

Windows Live™ Hotmail (0) Messenger (0) SkyDrive | MSN

Mohammad Salem
profile | sign out

Hotmail
Inbox

Folders
Junk
Drafts (5)
Sent
Deleted (13)
Received Messages (3)
New folder

Quick views
Flagged
Office docs
Photos
New category

Messenger
2 invitations
Search contacts
No friends are online.
Sign out of Messenger

Home
Contacts
Calendar

Hotmail® على Nokia

New | Reply Reply all Forward | Delete Mark as ▾ Move to ▾ Categories ▾ | Options ▾

مرة أخرى عساها تكون الأخيرة .. المشروع القومى الأول للوطن .. إستئصال شأفة المجرمين و البلطجية

Back to messages

Mohammad Salem 10/18/2011
To القوات المسلحة المصرية, mod@afmic.gov.eg
Reply

From: **Mohammad Salem** (mszsalem@hotmail.com)
Sent: Tuesday, October 18, 2011 2:01:35 AM
To: القوات المسلحة المصرية (mmc@afmic.gov.eg); mod@afmic.gov.eg

1 attachment (955.3 KB) Hotmail Active View

23. المشر...pdf
Download (955.3 KB)

Download as zip

مرة أخرى عساها تكون الأخيرة

المشروع القومى الأول للوطن .. إستئصال شأفة المجرمين و البلطجية

رسائل موجهة إلى القوات المسلحة المصرية

بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١١ الساعة الثانية عشرة وسبعة عشر دقيقة صباحاً

١. لا يستطيع أىُّ وطنى مُحب لوطنه أن يتمالك زمامَ نفسِه أو عقله أمامَ ما يحدث من جرائم وأحداث لا عهدَ للشعب المُسالم أو الوطن الآمِنْ بها لا يستسيغُها منطق ـ أياً ما كانت مبرراتـه ـ وتتكرر بصفةٍ تكادُ تكـون يومية وتتمثل فى الإجتراء الغريب على هيبة الدولة بالإعتداء دونما خوفٍ أو مبالاة على أقسام الشرطة بلٍ وتعقُّب أفرادِها ممن يتولون حماية أمن الوطن والمواطنين فى مشهدٍ شاذ صادِم لم نعرف أو نشهد له مثيلاً فى أى دولةٍ أخرى من دول العالم أو بين أى شعبٍ من شعوبها.

٢. لا يحتاج المرءُ لكثيرٍ أو قليلٍ من العلم أو العقل أو الحكمة أو الفطنة ليدرك ويقتنع بأن حقوق الإنسان البالِغْ ليست حقوقاً فطرية بل هى حقوق مُكتَسَبة وتالية لإلتزامه بواجباته تجاه المجتمع الذى يحيا فيه وبأن حقوق الإنسان لا يستحقها سوى من يلتزم بالقانون وبأنه لا حقوق لمن لا يعترف بالقوانين التى تحكم حياة الدول والشعوب وبأن الإفسادَ فى الأرض لا علاج له سوى الإعدام بغير رحمةٍ أو شفقةٍ أو تردُّد وبأن التخاذُل والتراخى فى إستئصال المجرمين والبلطجية من ربوع الوطن هو إيذان بقرب سيادة شريعة الغاب فى المجتمع ونذيرٌ ببدء إنهيار الدولة وتحلُّلها وهدم كيانِها مثلما كانت تجرى عليه الأمور فى عصور الهمجية المظلمة التى كانت تحكمها شرائعُ الغاب.

٣. يخسرُ المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية كثيراً من مكانتِه وتقدير الشعب له بسبب ما يلحظهُ جميعُ المصريين من البطءِ والتهاوُن والتخاذُل الذى يسودُ أداءه للتصدى الحازم وللقضاء على شراذم المجرمين والبلطجية المنتشرين فى أنحاء الوطن. ولا يستطيع أحد أن يلتمس له أى عُذرٍ فى ذلك أو أى مبررات تُساق فى هذا الشأن كإحترام حقوق الإنسان أو منظمات حقوق الإنسان أو حقوق المتهمين أو عدم توجيه نيرانه صوب المصريين وأمثالها من المبررات التى تُذْكَرْ فى غير سياقِها فالمجرمين والبلطجية لا حقوق لهم سوى الحق فى رصاصةٍ فى سويْداء القلب تكفُّ أذاهم عن المجتمع الذى يعانى من جرائمهم. كما أن الإجتراء على أفراد الشرطة سيعقُبُه حتماً الإجتراء والإعتداء على أفراد الجيش ـ وهو ما سبق لنا التحذيرَ منه فى الرسالة المرسلة إلى القوات المسلحة المصرية بتاريخ (٢٩ يونيو ٢٠١١) والمعنونة بعنوان : إجراءات فورية حازمة مطلوبة لمواجهة الإضطرابات بالوطن ـ وهو ما حدث فعلاً منذ أيام قليلة فى واقعة (ماسبيرو) وما سبقه من أحداثٍ متفرقة راح ضحيتها بعضٌ من شهداء القوات المسلحة فى سبيل الوطن.

٤. تحتاجُ جهودُ أفراد هيئة الشرطة المخلصين لشعبهم ووطنهم إلى الكثير من العَوْن والمساندة والتأييد فى هذه المرحلة العصيبة التى تتعافى فيها هذه المؤسسة الوطنية العريقة من جراحِها وآلامِها لتعودَ مرةٍ أخرى إلى مكانتها ولأداء واجباتها فى خدمة الشعب وحماية الوطن. وفى هذا الصدد يقع على المؤسسة العسكرية العبءُ الأكبر فى دَعْم هيئة الشرطة ومساندتها بوسائل الدعم البشرى والعسكرى والفنى نظراً لإمكانياتها وقدراتها التى تمتلكها والتى لا تتوافر لأى جهةٍ أخرى بالوطن.

٥. يجب أن يتحملُ الشعب واجبَه فى هذا الشأن دفاعاً عن أمنه وسلامته ولذا فإننى أقترح إصدار قانون عاجل يقرر ولمدةٍ محددة قابلة للتجديد ـ عامٍ واحد مثلاً أو عامَيْن أو لحين إستتباب الأمن بصورة كاملة أيُهما أقرب ـ تشكيلَ لجانٍ للدعم الشعبى لهيئة الشرطة من المواطنين الراغبين فى ذلك ويحدد وينظم قواعد تشكيل هذه اللجان وواجباتها ونظام عملها وصلاحياتها وحدود تسليحِها .. الخ. وهكذا تتضافر جهود أبناء الشعب المخلصين من أفراد هيئة الشرطة وأفراد المؤسسة العسكرية وأفراد الشعب ممن لا ينتمون لأىٍ من هاتين المؤسستين الوطنيتين لتأمين الوطن والمواطنين وإستئصال كل من يهدد سلامتهم من المجرمين

والبلطجية وغيرهم من معتادى الإجرام.

٦. أصابت أحداث هجوم المجرمين والبلطجية بالقنابل والأسلحة النارية فى ظهيرة اليوم على قسم شرطة روض الفرج ـ وهو حدث صادم وشاذ بات يتكرر بصفةٍ شبه يومية فى أنحاء الوطن ـ جموعَ المواطنين بالصدمة والذهول وعدم التصديق وباتَ تكرارُ هذه الأحداث الإجرامية الغريبة والشاذة والصادمة التى لا تحدث فى أى دولةٍ بالعالم نذيراً خطيراً يضرب أُسُسَ الدولة المصرية وأركانها فى مَقْتَلٍ ويبعثُ برسالةٍ بالغة الخطورة إلى كل مواطن بأن أمنه وسلامتَه هو وأسرته قد باتا مسؤوليته الشخصية الموكولة إليه وهو المسؤول عنها وهى رسالة سيمثل الإستجابة لها ـ إن حدثت ـ المسمار الأول فى نعش الوطن وإستقراره بل ووجوده.

٧. بمناسبة هذه الأحداث ومثيلاتها من الأحداث الإجرامية التى إنتشرت إنتشار النار فى الهشيم فى أنحاء الوطن فإننى أقترح على المجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار تعديل تشريعى عاجل فى صيغة قانون يقرر عقوبة الإعدام كجزاء وحيد غير قابل للعفو عنه أو تخفيفه للعديد من الجرائم التى إنتشرت فى ربوع الوطن مؤخراً. ويمكن الرجوع إلى المادة الخاصة بهذا الشأن (مادة ٤٦) والمُتضمنة فى مشروع الدستور المصرى الذى سبق لى إرساله إلى القوات المسلحة المصرية فى الرسالة المعنونة بعنوان : مسودة مشروع دستور جديد لمصر بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١١ للإسترشاد بها والتى ينصُّ منطوقها على الصيغة التالية :

٤٦. الإعدام عقوبة شرعية لا يجوز إلغاءها فى الحالات التى تقضى أحكامُ الشريعة الإسلامية بتطبيقها. وتشمل هذه الحالات : القتل العمد. الإختطاف والإحتجاز بالإكراه. السرقة بالإكراه تحت تهديد السلاح. الإغتصاب. قطع الطريق وترويع الآمنين تحت تهديد السلاح. التلويح علانية بالأسلحة البيضاء أو الأسلحة النارية أو ما يماثلها بغرض التخويف أو الترهيب أو التهديد. الإبتزاز بالإكراه والتهديد. نزع وإغتصاب الملكية الخاصة بوسائل التحايل أو التزوير أو التدليس أو التهديد أو الترهيب أو الوعيد. غش الأغذية والأشربة والأدوية. غش الأجهزة أو قطع الغيار التى يؤدى إستخدامُها إلى تهديد سلامة المستعمِلين لها. سرقة وإختلاس المال العام أو تسهيل الإستيلاء عليه للنفس أو للآخرين. خيانة الوطن بالتجسُّس أو التخريب أو التدمير. إثارة الفتن والنزاعات بين المصريين بالوسائل المناقضة لمبادىء الشريعة الإسلامية والمخالفة لبنود الدستور والهادمة لمفهوم العقد الإجتماعى للدولة المصرية ولجموع المصريين. وتطبق عقوبة الإعدام على مرتكبى الجريمة المستحقة لها سواء أكان المرتكب لها فردا واحدا أو أكثر مهما تعددوا.

٨. وبمناسبة هذه الأحداث الإجرامية الدامِية أيضاً فإننى أعيدُ إرسالَ الرسالة التى سبقَ إرسالها إلى القوات المسلحة المصرية بعنوان : المشروع القومى الأول للوطن .. إستئصال شأفة البلطجية والمجرمين بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١١ الماضى عساها تلقى الإستجابة المطلوبة من قِبَلْ المجلس العسكرى بإعتبارها الأسلوب الوحيد للحفاظ على أمن الوطن وسلامة المواطنين قبلَ أن يُفلتَ زمامُ الأمور إلى ما لا يُحْمَد ولن يُحْمَد عُقباه على جميع جوانب الحياة بالوطن.

والله الموفق.

ᢀ᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅

د. محمد سعد زغلول سالم

أستاذ الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس

عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية

المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

المجالس القومية المتخصصة

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem

Professor Of Medical Genetics

Faculty Of Medicine, Ain-Shams University

Cairo, Egypt

Phone : 0125874345

https://sites.google.com/site/mszsalempersonalwebsite/

٢٣. المشروع القومى الأول للوطن : إستئصال شأفة البلطجية والمجرمين

رسائل موجهة إلى القوات المسلحة المصرية

بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١١ الساعة الثانية وواحد وخمسون دقيقة صباحاً

١. تتدهور الأوضاع الأمنية والإقتصادية والإجتماعية والنفسية للشعب المصرى منذ قيام ثورة ٢٥ يناير العظيمة بصورةٍ متسارعة تُنذِر بأخطارٍ داهِمَة سوف تحيقُ بالجميع وسوف تُلحق ضرراً بليغاً بكل الجهات حتى التى تظن أنها بمأمنٍ من هذه الأخطار. ويعودُ السبب الأساسى فى هذا التدهور المتزايد إلى التغاضى غير الحكيم وغير المفهوم وغير المُبَرر عن إتخاذ الإجراءات الضرورية الواجبة لمواجهة جرائم البلطجية والمجرمين الذين يعيثون فساداً فى أرجاء الوطن وضد الأبرياء من أفراد وجماعات الشعب ليس لبأسِهِم أو لخطورتهم ـ حيث أن البلطجى شخص جبان لا يستطيع الإقدام على أى عملٍ إجرامى إلا إذا كان يمتلك سلاحاً مثلما تجلى ذلك فى إختبائهم كالفئران المذعورة فى جحورهم أثناء تولى لجان الحماية الشعبية مهمة حفظ الأمن بعد إختفاء قوات الشرطة وتخليها عن واجبها فى هذا الشأن ـ ولكن لعدم مواجهتهم بالإجراءات الشرعية والقانونية الرادعة الواجب إتخاذُها بالسرعة والحزم والبطش والقسوة الضرورية اللازمة فى مثل هذه الظروف.

٢. يتمثل الحل الجذرى لهذه الأوضاع الخطيرة على حاضر ومستقبل الوطن فى بدء حملةٍ عسكرية وشرطية لملاحقة البلطجية ومعتادى الإجرام والمسجلين خطر والقضاء عليهم وإستئصال شأفتهم بصورةٍ نهائية من ربوع الوطن. فليس من الحكمة التصدى لجرائم هذه الشراذم بعد وقوعها وليس من المنطق إنتظار حدوث هذه الجرائم ثم مواجهتها بل إن مبدأ (الهجوم هو خير وسيلةٍ للدفاع) لا ينطبق على حالٍ من أحوال الخطر والضرورة مثل إنطباقه على هذا المثال.

٣. يمكن فى هذا الصدد تقديم العديد من الإقتراحات بخصوص وسائل تنفيذ هذه الحملة التى يجب أن نعتبرها المشروع القومى الأول للوطن بعد الثورة الذى سيحظى بموافقة وتأييد ومساندة ودعم جميع المصريين. وتشمل هذه الإقتراحات :

أ. الإعلان المستمر عن بدء هذا المشروع الوطنى للقضاء على البلطجية والمجرمين لبث الذعر فى نفوسهم ودفعهم إلى الهروب والإختباء والإرتباك والعجز عن التصرُّف كما هو شأن الجبناء دَوْماً وإعتباره حالة من حالات الحرب التى يخوضُها الوطن دفاعاً عن أمنه الداخلى وسلامة بنيانه الإجتماعى والإقتصادى والنفسى.

ب. تخصيص جميع قوات الأمن المركزى التى يبلغ قوامُها مئات الألوف ـ وهى كافية لبث الذُعر والخوف فى نفوس هؤلاء المجرمين فقط بمجرد إنتشارها الظاهر للعيان فى أرجاء الوطن ـ وعددٍ مناسب من أفراد القوات المسلحة (الشرطة العسكرية والقوات الخاصة وقوات الصاعقة أو القوات التى تراها قيادة هذه الحملة أقدرَ وأنسبَ لتحمل مهام هذا العمل الوطنى الجليل) وتقسيمهم فى تشكيلات مشتركة (مثال ذلك : دوريات راكبة تتكون كل منها من عشرين فرداً من جنود الأمن المركزى وفردين أو أكثر من جنود القوات المسلحة وضابط جيش وضابط شرطة) يمكن أن يصلَ عددُها إلى عشرة آلاف أو عشرين ألف دورية تتوزع على جميع المحافظات والمدن والقرى والتجمعات السكنية

وتتفرغ فقط لواجب إصطياد البلطجية والمجرمين والقضاء عليهم بإعدامهم فى مكان القبض عليهم بمجرد التحقق والتثبُت من السجل الجنائى والإجرامى لهم.

ت. مما يجعل هذا الهدف القومى والوطنى والضرورى أمراً ميسوراً وجود السجلات الخاصة بجميع هؤلاء المجرمين لدى أجهزة الشرطة وإمكانية الحصول بصفةٍ فورية على المعلومات الخاصة بهؤلاء المجرمين عن طريق الإتصالات التليفونية وأيضاً عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة التى يمكن من خلالها عرض المقبوض عليهم وكذلك عرض بصمات أصابعهم بصورةٍ مرئية ليتم مضاهاتها ومطابقتها فى نفس الوقت من قِبَل المسؤولين عن قيادة الحملة بالمعلومات الخاصة بكل منهم فى السجلات الجنائية. وفى هذا الصدد ينبغى التنبيه مرة أخرى وثانية وثالثة على ألا يجرى الأعدام الفورى لإيٍ ممن يقبض عليه خلال هذه الحملة إلا بعد الإتصال المرئى المباشر بقيادة الحملة التى تمتلك هذه السجلات والتأكد والتثبت والتحقق من سجله الجنائى والإجرامى والتيقُن دون أى شكٍ من أنه من معتادى الإجرام ومن البلطجية ومن المسجلين خطر طبقاً لهذه السجلات.

ث. بالنظر إلى الأرقام المُعلَنَة عن أعداد المجرمين والبلطجية والمسجلين خطر فى مصر فقد تحتاج هذه الحملة إلى بضعة أسابيع لتنفيذ مهامها بنجاح لتطهير الوطن من هذه الشراذم والحثالات والنفايات البشرية وهو أمر ضرورى أشبهَ ما يكون بإستئصال الأعشاب الضارة والنبْتات عديمة الفائدة من الأرض قبل البدء فى زراعتها وجنى ثمارها.

ج. يجب ألا تأخُذنا بهذه الشراذم أىُ رحمةٍ أو شفقة أو دعاوى شيطانية باطلة عن حقوق الإنسان. فحقوق الإنسان تترتب له فقط بناءاً على تنفيذه لواجباته وإلتزاماته تجاه المجتمع الذى يحيا فيه. فلا حقوق لإنسان لا يلتزم بواجباته ولا حياة لإنسان لا يحفظ حياة غيره. ولا فائدة من الإبقاء على حياة أى إنسان يعيثُ فى الأرض فساداً وترويعاً وإرهاباً. فلمثل هؤلاء المجرمين شُرعت حدودُ الحرابة حفظاً لمصالح البشر المتمثلة فى الدين والنفس والعقل والعرض والنسل والمال وصَوْناً لحقوقهم فى ظلال القاعدة الفقهية (لا ضرر ولا ضرار) التى تمثل الضمانة الوحيدة لجميع المجتمعات البشرية للعيش فى طمأنينةٍ وسلام.

٤. إن إستئصال شأفة البلطجية وإجتثاث جذور المجرمين والقضاء على معتادى الإجرام والتخلص النهائى منهم أصبح أمراً مُلحاً ليس فقط للأسباب السابق ذكرها بل أيضاً قبلَ أن يُفلت زمام الأمور ويُنحى المصريون القانونَ جانباً ليأخذ كلُ فردٍ حقه وأيضاً ما ليس حقاً له بيده وبما يمتلك من قوةٍ وسلاح وتعودُ مصرُ مهد الحضارة البشرية إلى حياة الهمجية وشريعة الغاب.

٥. مرةً أخرى وثانيةً وثالثةً يجب علينا جميعاً وخاصةً على القائمين على أمور الوطن فى هذه الفترة العصيبة من تاريخه التيقُن من أنه ليس من الحكمة التصدى لجرائم البلطجية والمجرمين والمسجلين خطر بعد وقوعها وليس من المنطق إنتظار حدوث هذه الجرائم ثم مواجهتها بل إن مبدأ (الهجوم هو خير وسيلةٍ للدفاع) لا ينطبق على حالٍ من أحوال الخطر الداهَم والضرورة المُلحة مثل إنطباقه على هذا الوضع الغريب والشاذ الذى يحياه الآن ويُعانى من عواقبه وآثاره جميعُ المصريين.

٦. إن إستئصال شأفة البلطجية والمجرمين ومعتادى الإجرام هو الواجب الأول والعمل الأوجَبْ أمام القوات المسلحة المصرية لحماية الثورة وحماية الشعب وحماية الوطن. فلو تحقق هذا الإنجاز فقط فسيكون أفضل ما أثمرته الثورة من حصاد لصالح مصر ولمستقبل المصريين. وسيكون أوضح دليل للوفاء تقدمه القوات المسلحة المصرية برهاناً

على حمايتها للثورة ودفاعها عن الشعب وحفاظها على الوطن. وسيكون إنجازاً ضرورياً لا غنى عنه ولا بديلَ له لتطهير الوطن من جميع هذه الحثالات والنفايات البشرية التى تمثل عائقاً لا يمكن تجاهله أمام أى خططٍ للإصلاح الإجتماعى والتربوى والبيئى للوطن. وسيكون ضمانة حقيقية لتحقيق أحلام معظم جموع الشعب المصرى فى وطن آمِن نظيف يسودُه السلام وتعُمه الطمأنينة وكلاهما ضرورة للعمل والإنتاج والتقدم تمهيداً لبدء الشروع فى إعادة بناء الوطن وتعمير أركانه وربوعه إن شاء الله.

والله الموفق.

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس
الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا
والتكنولوجيا المجلس القومي للتعليم والبحث العلمى
المجالس القومية المتخصصة

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem
Professor Of Medical Genetics
Faculty Of Medicine, Ain-Shams University
Cairo, Egypt
Phone : 0125874345
https://sites.google.com/site/mszsalem/